وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الأحد، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

# أخبار الطاقة

# أسعار النفط ستشهد زخمًا تصاعدياً مستهدفة 88 دولارًا للبرميل في العام الجديد

## الرياض

بالنظر إلى الاتجاهات الأخيرة في الأسواق المالية هذا العام، كيف يمكن أن يكون عام 2024 قائمًا فقط على التوقعات المدروسة جيدًا؟ وتكشف مجموعة سي أف أي المالية عن سبع توقعات منطقية حول كيف يمكن أن تكون الأسواق العالمية في العام 2024.

وأعلنت سي أف أي، عن «التوقعات المعقولة لعام 2024». وتمتاز سلسلة التوقعات بالتوازن المحكم بين التحليل العقلاني والحكمة العملية، مما يقدّم للمستثمرين نظرة موثوقة حول تطورات السوق في عام 2024.

وبالاعتماد على الفهم العميق والدقيق لديناميكيات السوق من قبل فريق الأبحاث في سي أف أي، تقدّم هذه التوقعات السبعة منظورًا معقولًا ومرتكزًا حول كيفية تطوّر الأسواق في العام المقبل. وترتكز التوقعات على تحليل شامل لاتجاهات السوق الرائدة التي لوحظت في العام 2023، مما يضمن أن يكون كلّ توقع ليس فقط ثاقبًا ولكنه أيضًا متجذر بقوة في حقائق المشهد المالي.

ومع اقتراب عام 2024، تتوقع سي أف أي حدوث تحول كبير في القطاع المالي، حيث يصل التضخم أخيرًا إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي المحدد عند 2 %، ويتلقى الدولار ضربة قوية، وترتفع أسواق الأسهم الأميركية نحو مستويات قياسية.

وقالت مجموعة سي أف أي المالية، «وبناءً على التطورات الأخيرة في الأسواق هذا العام، قام فريق الأبحاث والتحليل لدينا بفحص اتجاهات عام 2024 وقدّم تقديرات حول الاتجاه المتوقع للأسواق خلال العام القادم.»

وتشمل توقعاتها السبعة للأسواق العالمية في العام 2024، أولاً، التضخم يعود أخيراً إلى مستوياته المستهدفة. وقد عادت السلامة أخيرًا إلى العالم بعد أن شهد الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. وتسبّبت هذه التحديات في ارتفاع معدلات التضخم، مما دفع البنوك المركزية حول العالم إلى رفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ عدّة عقود. ومع ذلك، فقد نجحت السياسة النقدية الصارمة التي اعتمدها المحافظون على مستوى العالم في ترويض معدلات التضخم خلال عام 2023. وشهد التضخم العالمي انخفاضًا تدريجيًا، حيث وصل إلى 6.6 % في عام 2023 وتراجع إلى 4.3 % في عام 2024. ونجحت الولايات المتحدة في تحقيق معدل تضخم بنسبة 2.3 %، في حين بلغ متوسط معدل التضخم في المملكة المتحدة 3 %، ووصل في الاتحاد الأوروبي إلى 3.5 %.

وتمثل سياسة التشديد القوية الآن محطًا في التاريخ، حيث اتخذ البنك المركزي الأوروبي خطوة إلى الوراء من خلال خفض أسعار الفائدة لأول مرة في الربع الثاني من عام 2024.

ثانياً، الدولار الأميركي يتراجع عن قمة العرش، إذ يستمر الدولار الأميركي في فقدان قوته وسيطرته في مواجهة الذهب وعملة البريكس. وأصبحت المناقشة التي طال انتظارها في عام 2023 حقيقة واقعة في عام 2024، حيث يفقد الدولار الأميركي تألقه بينما يواجه العديد من التحديات الجديدة.

وإنّ الطلب القوي ولكن المتواضع على الذهب وانضمام المزيد من الدول إلى تحالف البريكس، يثير الشكوك حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على ربط العملات بالدولار على المدى الطويل. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان ينبغي أن يكون تسعير السلع الأساسية الرئيسة بالدولار أم لا. ويبدو أنّ فترة احتكار الدولة تنحسر، ويتوقع أن يزيد التحول نحو المزيد من المنافسة السعرية.

ثالثاً، أسعار خام غرب تكساس الوسيط تعود للارتفاع مستهدفة 88 دولارًا للبرميل. وشهدت أسعار النفط زخمًا صاعدًا بسبب الأداء الاقتصادي المتباين في الصين والولايات المتحدة. وأدّى ضعف النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، وارتفاع النمو الاقتصادي في الصين (متأثرًا بالتحفيز القوي للحكومة الصينية)، إلى ارتفاع مستمر في أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها السنوية الجديدة عند 88 دولارًا للبرميل.

رابعاً، الصراع بين الولايات المتحدة والصين يعود إلى الواجهة.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الأميركيون بالانتخابات الرئاسية، ينشغل الصينيون بتحسين معدلات النمو، ورفع معدلات الاستهلاك المحلي، وإبرام اتفاقيات الاستثمار الأجنبي لزيادة معدلات النمو.

خامساً، أسعار الذهب تتجاوز توقعات المستثمرين. وعلى الرغم من أنّ بنك الاحتياطي الفيدرالي بدأ خطواته الأولى لخفض أسعار الفائدة، إلا أنّ أسعار الذهب جاءت عكس توقعات المستثمرين. وانخفضت أسعار الذهب إلى مستويات قريبة من 1800 دولار. ويبدو أنّ هذا التخفيض البطيء في أسعار الفائدة لم يمنح الذهب الزخم الإيجابي لتحقيق أي تقدّم تصاعدي. والجدير بالذكر أنّ عودة الاستقرار إلى المنطقة ساهم في زيادة الضغط على حركة أسعار الذهب.
سادساً، أسواق الأسهم الأميركية تسجل رقم قياسي جديد. فهل سيكون هناك ارتفاع جديد لسوق الأسهم الأميركية في نهاية عام 2024؟ تشير التوقعات إلى أنّ مؤشر ستاندرد آند بورز 500 سيختتم العام بقيمة 5000 نقطة. وتولي وول ستريت دراسة جدية لفكرة «الهبوط الناعم»، حيث انخفض معدل التضخم إلى 2.3 %، وهو ما يقترب من هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%.

# 2023 لم يكن سهلا للمضاربين .. تقلبات حادة في أسواق النفط على وقع التوترات الجيوسياسية الاقتصادية

أنهت أسعار النفط الخام تعاملات عام 2023 مسجلة أكبر انخفاض سنوي منذ عام 2020 بنحو 10 في المائة، مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج القياسي خارج تحالف «أوبك +».

وذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن النفط الخام سجل أكبر انخفاض سنوي له منذ عام 2020، حيث لم تتمكن الحرب وتخفيضات إنتاج «أوبك +» من دفع الأسعار إلى الارتفاع في عام يهيمن عليه نمو الإمدادات من خارج المجموعة.

وأشار التقرير إلى انخفاض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.2 في المائة ليستقر عند ما يقل قليلا عن 72 دولارا للبرميل يوم الجمعة، ليغلق 2023 عند ما يقرب من تسعة دولارات أقل من حيث بدأ العام، كما انخفض مقياس «بلومبيرج» الأوسع للسلع بنحو 10 في المائة خلال الشهور الـ12 الماضية.

وأوضح التقرير أن أسعار النفط تراجعت بعد أن أظهرت بيانات أمريكية رسمية أن المخزونات في مركز التخزين الرئيس في كاشينج في ولاية أوكلاهوما توسعت للأسبوع الـ11 لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس، كما كان إنتاج الخام الأمريكي يسير بمعدل قياسي.

وأشار التقرير إلى أن النفط الخام اختتم عاما مضطربا، حيث ساعد الأسعار على الارتفاع اندلاع الحرب في المنطقة، فضلا عن التكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة مع تراجع التضخم.

وأضاف التقرير أن مع ذلك ورغم التخفيضات المتكررة في الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، فإن ارتفاع الإنتاج من الدول خارج المنظمة إلى جانب المخاوف بشأن تباطؤ نمو الطلب قد اجتمعت لدفع العقود الآجلة للنفط الخام إلى الانخفاض. ونقل التقرير عن شركة إنرجي إسبكتس تأكيدها، تضرر كثير من المتداولين والمضاربين بشدة هذا العام لأن التداول لم يكن سهلا، وكان متقلبا للغاية.

وأضاف التقرير أن التجار واجهوا تصاعد التوتر في البحر الأحمر بعد الهجمات التي شنها المتمردون الحوثيون على السفن في اليمن، والآن يتجنب نصف أسطول سفن الحاويات في العالم الذي يعبر الممر المائي بانتظام هذا الطريق، كما تم تحويل ناقلات النفط الخام ما أدى إلى إطالة الرحلات.

من جانب آخر، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أنه تم تداول أسعار النفط على ارتفاع طفيف يوم الجمعة في آخر أيام التداول في العام وتم تسجيل انخفاض بنسبة 10 في المائة لهذا العام، مشيرا إلى أن أسعار النفط تراجعت الآن نحو 20 في المائة منذ أعلى مستوى لها لعام 2023 الذي يزيد على 90 دولارا للبرميل.

وأوضح التقرير أن المخاوف بشأن الاقتصادات والطلب على النفط وسط ارتفاع أسعار الفائدة دفعت أسعار النفط إلى الانخفاض بنسبة 10 في المائة هذا العام وهو أول انخفاض سنوي منذ عام 2020، رغم تخفيضات إنتاج «أوبك +» واندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط.

ونوه التقرير بأن النفط الخام شهد تقلبات متزايدة هذا العام مرة أخرى، حيث أدت المخاوف بشأن الطلب إلى انخفاض الأسعار، في حين عوضت تخفيضات «أوبك +» والتخفيضات السعودية الإضافية انخفاض الأسعار، لكن إلى حد ما فقط.
وأفاد التقرير بنمو إمدادات النفط من خارج أوبك - بقيادة الولايات المتحدة - بشكل أسرع مما كان متوقعا في السابق.
وقد دفع ارتفاع الإنتاج من خارج «أوبك +»، بفضل البرازيل وكندا والنرويج، من بين دول أخرى، المحللين إلى مراجعة توقعاتهم بشأن عجز السوق في أوائل العام المقبل.
وعد التقرير الاقتصاد الصيني أيضا كان مصدر قلق كبير للمشاركين في سوق النفط، مع وجود مجموعة مختلطة من التقارير الشهرية حول نشاط التصنيع وواردات النفط الخام، كما أثر ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في السوق التي كانت تخشى أن يتبع رفع أسعار الفائدة ركود، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط.
وذكر التقرير أن رغم أن بنك الاحتياطي الفيدرالي أشار إلى أنه قد تكون هناك ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة عام 2024، ما قد يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط، إلا أن المحللين يتوقعون استمرار التقلبات في العام المقبل، نتيجة للاشتعال الجيوسياسي.
ونقل التقرير عن استطلاع دولي أن من شأن النمو الاقتصادي العالمي الضعيف المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب على النفط في العام المقبل، ما يحافظ على متوسط سعر النفط الأمريكي القياسي أقل من 80 دولارا للبرميل، حيث عدل المحللون توقعاتهم لعام 2024 بالخفض مقارنة بتوقعات الشهر الماضي.
وبحسب التقرير، أدى تباطؤ أخبار الصناعة في فترة عيد الميلاد إلى وقف الارتفاع الأخير في أسعار النفط وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بشكل طفيف إلى 78 دولارا للبرميل وفي الوقت نفسه، تجاهل عدد قليل من المشاركين في السوق السحب الصعودي البالغ سبعة ملايين برميل من مخزونات النفط الأمريكية.
وأبرز التقرير أن الصين خففت القيود على تكرير زيت الوقود، حيث حددت الحكومة الصينية حصتها من واردات زيت الوقود لعام 2024 بإجمالي 20 مليون طن، بزيادة 4 في المائة على 19.2 مليون طن في العام الماضي، إذ استجابت لدعوات مصافي التكرير المستقلة لتخفيف الضوابط على زيت الوقود الذي يستخدم بشكل متكرر كمواد خام للتكرير في الصين.
ونوه التقرير بانتقال الديزل الأمريكي إلى أوروبا، ووفقا لبيانات «كبلر»، قام المصدرون الأمريكيون بشحن نحو 470 ألف برميل يوميا من الديزل إلى أوروبا، وهو أعلى مستوى شهري على الإطلاق عبر الأطلسي.
من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهت أسعار النفط عام 2023 مسجلة أكبر انخفاض سنوي منذ عام 2020، بنحو 10 في المائة، مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج القياسي خارج أوبك. وأنهى الخام الأمريكي تعاملات العام عند 71.65 دولار للبرميل، ليخسر نحو 10.73 في المائة خلال العام في أول انخفاض سنوي له منذ 2020. كما أنهت العقود الآجلة لمزيج برنت العام عند مستوى 77.04 دولار للبرميل، ليخسر الخام 10.32 في المائة خلال عام.
وشهد 2023 تقلبات حادة في أسعار النفط، على وقع التوترات الجيوسياسية التي حفل بها العام، ومع التطورات المرتبطة بالإنتاج، سواء فيما يتعلق بقرارات أوبك وحلفائها، وكذلك فيما يخص الإنتاج خارج أوبك.

وفيما يخص تقديرات العام المقبل 2024، قال أندرو ليبو رئيس شركة Lipo Oil Associates «سنشهد استمرار التقلبات مع دخولنا 2024 مع استمر هيمنة الأحداث الجيوسياسية على معنويات الأسواق».

وتخفض «أوبك +» حاليا الإنتاج بنحو ستة ملايين برميل يوميا، وهو ما يمثل نحو 6 في المائة من العرض العالمي.

وتواجه أوبك ضعف الطلب المتوقع على خامها في النصف الأول من عام 2024 مع تراجع حصتها في السوق العالمية إلى أدنى مستوى منذ الوباء بسبب تخفيضات الإنتاج وخروج أنجولا من التحالف.

وتوقع مسح أجرته «رويترز» لآراء 34 اقتصاديا ومحللا، أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.56 دولار في 2024، انخفاضا من متوسط نوفمبر عند 84.43 دولار، حيث توقعوا أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى الحد من الطلب، في حين يمكن أن توفر التوترات الجيوسياسية الدعم. من جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بمقدار منصتين.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز يوم الجمعة أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 622 منصة هذا الأسبوع ومنذ هذا الوقت من العام الماضي قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 157 منصة حفر نشطة، كما يقل عدد منصات الحفر هذا الأسبوع بمقدار 452 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية عام 2019، قبل الوباء.

ولفت التقرير إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة بمقدار 1.377 مليون برميل يوميا وفقا لأحدث بيانات إدارة معلومات الطاقة.

وأشار التقرير إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار منصتين إلى 500. وانخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 121 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الغاز على حاله هذا الأسبوع عند 120، بخسارة 36 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي، في حين بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند حفارين.

# «إستيريون» الإسبانية تدشن دخولها إلى سوق الطاقة الألمانية بالاستحواذ على «شتيج»

## الاقتصادية

أصبحت شركة إستيريون الاستثمارية الإسبانية هي المالك الجديد لشركة الطاقة الألمانية شتيج، بعد وضع اللمسات الأخيرة على عملية الشراء الجمعة، وفقا لما ذكرته شركة شتيج.

ووفقا لـ«الألمانية» كان قد تم إعلان عملية الاستحواذ على شركة شتيج، التي كانت في السابق أكبر منتج للطاقة التي تعمل بالفحم في ألمانيا، في أغسطس. وأعلنت شركة إستيريون في ذلك الوقت أنها تريد تطوير شركة شتيج ككل لتصبح موردا للطاقة المستدامة. وكان السعر المعلن لصفقة الاستحواذ هو 2.6 مليار يورو «2.87 مليار دولار».

وتتخصص شركة إستيريون في مجال شركات البنية التحتية، خاصة في قطاعي الطاقة والاتصالات.

وبالاستحواذ على شركة شتيج تدشن الشركة الإسبانية دخولها إلى السوق الألمانية. وقد أجازت المفوضية الأوروبية الصفقة في نهاية أكتوبر. وسيصبح تركيز «شتيج» الآن على أعمال الطاقة المتجددة التي تتم تحت اسم إيكوني. في عام 2022، حققت مجموعة شتيج أرباحا قبل الفوائد والضرائب تبلغ نحو مليار يورو من خلال حجم أعمال بلغ 5.7 مليار يورو. وفي نهاية 2022، كان يعمل في الشركة 5500 شخص.

وأوضح أندرياس رايخيل الرئيس التنفيذي لـ«شتيج»، أن مع وجود «إستيريون» مالكا جديدا، أصبح لدى «شيتج» القوة المالية للاستمرار في تحول الشركة.

وإضافة إلى الاستثمارات في الهيدروجين وتخزين الطاقة والطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح وكذلك شبكات التدفئة المركزية، فإن الهدف هو تحويل مواقع محطات الطاقة على نهري الرور والسار إلى مواقع محايدة مناخيا. ومن المنتظر أن يتحقق ذلك من خلال بناء محطات لإنتاج الهيدروجين.

ووفقا لرايخيل، فإن تحول الطاقة بدأ يصبح واقعا في مواقع محطات الطاقة التقليدية لدى «شتيج»، مشيرا إلى أن «إيكوني» ستنفذ عديدا من مشروعات إزالة الكربون هناك، مثل بناء محطات طاقة تعمل بالغاز ومحايدة مناخيا.

وأضاف رايخيل أن «هذا سيوجد آفاقا أكثر استدامة لموظفي محطات الطاقة العاملة بالفحم.

إلى ذلك مددت الحكومة الإسبانية العمل ببعض إجراءاتها، ومنها خفض الضرائب على المواد الغذائية، التي كانت قد طبقتها لحماية الأسر من ارتفاع تكاليف المعيشة، رغم تراجع معدل التضخم الشهر الماضي.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» عن بيدرو سانشيز رئيس الوزراء الإسباني قوله، في مؤتمر صحافي في مدريد الأربعاء الماضي، «إن ضريبة القيمة المضافة على منتجات غذائية أساسية معينة ستظل عند نسبة 0 في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024». وقال سانشيز «من ناحية أخرى، سيتم تمديد العمل بفرض الضرائب على الأرباح غير المتوقعة للبنوك وشركات الطاقة لمدة عام واحد، وسيتم تعديل الضريبة المفروضة على شركات الطاقة حيث يمكن خصم الضرائب على الاستثمارات الاستراتيجية في مشروعات معينة».

# ريادة سعودية نحو المستقبل الأخضر

## البلاد

يستقبل جناح المملكة العربية السعودية الأكبر في معرض إكسبو الدوحة 2023م للبستنة، زواره من مختلف دول العالم بسبع لغات، وذلك لتعزيز فرص التواصل والتفاهم الثقافي وتوطيد العلاقات الدولية بين المملكة وشعوب العالم.

وأوضح المشرف العام على مشاركة المملكة في المعرض صالح بن عبدالمحسن بن دخيّل، أن الكوادر الوطنية القائمة على تنظيم جناح المملكة، يستقبلون الزوار من مختلف دول العالم بسبع لغات تشمل: (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية، اليابانية، والفارسية)، مشيرًا إلى أن اختيار هذه اللغات جاء للترحيب بزوار الجناح السعودي بلغاتهم الأصلية والمفضلة، وأيضًا لشرح المبادرات والمشاريع ، وتوفير فرصة للجميع للاطلاع والتعرف على التقدم الذي تحقق في المملكة.

وأشار بن دخيّل، إلى أن الجناح يعد فرصة لجميع الزوار للتعرف على التضاريس الطبيعية في السعودية، وأبرز المبادرات والمشاريع الموجودة على أرض الواقع، ودور رؤية المملكة 2030، في تشكيل المستقبل؛ عبر تشجيع الازدهار البيئي، وتعزيز الغطاء النباتي للمملكة، بالإضافة إلى أبرز البرامج المتعلقة بالبيئة والاستدامة، لافتًا إلى وجود منطقة تفاعلية تمنح آلاف الزوار تجربة ملهمة عن النظام البيئي، كما تجتذب الفنون التقليدية والرقصات الفولكلورية المستوحاة من التراث الوطني زوار الجناح.

# السعودية الأولى عربيا في احتياطيات النفط 2023

## الوطن

أظهرت قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023، استمرار تصدُّر السعودية والعراق والإمارات القائمة، في ظل الدور القيادي للمنطقة العربية بالسوق العالمية.

ولم تشهد قائمة عام 2023، التي صدرت عن وكالة الطاقة الدولية، أي تغيرات في احتياطيات الدول العربية، عدا دولة الإمارات التي نجحت في زيادة احتياطيات الخام من ذلك الوقود الأحفوري، بحسب وحدة أبحاث الطاقة.

يُشار إلى أن احتياطيات النفط عالميًا ارتفعت خلال عام 2023 إلى 1.754 تريليون برميل، مقابل 1.746 تريليون برميل خلال عام 2022.

أكبر 5 دول عربية

واصلت السعودية خلال 2023 تربعها على عرش قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط، وسط استقرارها عند 267.19 مليار برميل.

وفي المركز الثاني بالقائمة جاء العراق باحتياطيات نفطية استقرت عند 145.01 مليار برميل، دون تغيير عن عام 2021.

ومع وجودها في الترتيب الثالث، نجحت الإمارات في زيادة احتياطيات النفط لديها خلال 2023 إلى 113 مليار برميل، مقابل 111 مليار برميل في عام 2022.

ورابعًا، حلت الكويت في قائمة أكثر 10 دول عربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023 مع استقرارها عند 101.5 مليار برميل، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وجاءت ليبيا في المركز الخامس عربيًا باحتياطيات نفطية استقرت خلال 2023 عند مستوى 48.36 مليار برميل.

مصر واليمن في ذيل القائمة

في الترتيب السادس، جاءت قطر بقائمة أكثر 10 دول امتلاكًا لاحتياطيات النفط خلال 2023 استقرت عند 25.24 مليار برميل من الخام.

وتلتها في الترتيب دولة الجزائر التي استقرت احتياطياتها النفطية خلال العام عند 12.2 مليار برميل، بحسب البيانات التي جمعتها «وحدة أبحاث الطاقة».

وحلّت سلطنة عمان في المركز الثامن في القائمة باحتياطيات نفطية استقرت خلال 2023 عند 4.9 مليارات برميل.

وتاسعًا، جاءت مصر باحتياطيات بلغت 3.3 مليارات برميل من النفط الخام، وتلتها في المركز الأخير دولة اليمن باحتياطيات نفطية استقرت عند 3 مليارات برميل.

تجدر الإشارة إلى أن احتياطيات السودان وجنوب السودان قد بلغت 5 مليارات برميل بنهاية 2023، لكن وحدة أبحاث الطاقة، لم تذكر بيانات منفصلة لكل دولة على حدة.

رؤية المملكة 2030

يذكر أن رؤية السعودية 2030 تسعى إلى الوصول إلى مستقبل لا يعتمد فيه نموها الاقتصادي على استثمار عائدات النفط فحسب، وإنما يعتمد على صيغ جديدة لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية، وكذلك البنية التحتية الاجتماعية، من خلال مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى تخصيص المؤسسات الحكومية لتحسين مستويات الإنتاجية، وكذلك على التطور التقني، وتعظيم مساهمة المحتوى المحلي، وزيادة الصادرات غير النفطية.

# أنس الحجي يفضح أكاذيب التغير المناخي.. هكذا يُضلل بايدن والغرب العالم

## الطاقة

تمسّ أزمة التغير المناخي حياة كل إنسان على كوكب الأرض، وعلى الرغم من الأزمات الكبرى التي تسببها ظواهره، ما يزال الخطر الأكبر متمثلًا في الكذب، الذي يهدف إلى استغلال البشر وتسخيرهم لصالح أهداف معينة، بدعوى حمايتهم من التداعيات المناخية.

في هذا الإطار، يوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، طرق التلاعب من جانب الكثيرين، وفي مقدمتهم إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وبعض الدول الأوروبية، ووكالة الطاقة الدولية، بالأرقام والألفاظ الخاصة بأزمة تغير المناخ.

وقال الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «اكذب اكذب.. حتى يصدقك الناس.. مبدأ سياسات التغير المناخي الغربية»-، إن بايدن مرشح للانتخابات الرئاسية مجددًا، التي ستكون بعد عام من الآن.

ولكن -وفق الحجي- الحملات الانتخابية بدأت، وهناك طبعًا تلميع كبير له ولإدارته، ومن ضمن هذا التلميع ما أصدرته وكالة حماية البيئة الأميركية، وهو تقرير ثانوي عن اتجاهات الانتقالات -والسيارات بوجه خاص- إذ إن هذه الوكالة -عادة- رئيسها وكبار مسؤوليها جزء من الحكومة.

وأضاف: «بالتالي المسؤولون عنها الآن كلهم تابعون لإدارة بايدن ومن الديمقراطيين، وواضح تمامًا من التقرير أنه محاولة لتلميعه وتلميع منجزات إدارته في مجال البيئة والمناخ، ولكن المضحك في الأمر أن التقرير صدر في اليوم نفسه الذي أقرت فيه إدارة بايدن فتح مجال المناقصات على منطقة في خليج المكسيك للتنقيب عن النفط والغاز».

ولفت إلى أن من يعرف في السياسات الأميركية، يدرك أن هذا لم يكن مصادفة، بل مقصودًا تمامًا، لأنهم يعرفون أن فتح الإدارة الأميركية جزءًا من خليج المكسيك أمام الشركات سيُغضب الديمقراطيين وحماة البيئة، فأصدروا هذا التقرير في اليوم نفسه، ليغطوا على خبر النفط والغاز.

أكاذيب التقارير الأميركية

وصف مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، تقرير وكالة البيئة الأميركية، الخاص بإنجازات إدارة بايدن في مجال التغير المناخي، بأنه «مليء بالكذب والدجل»، إذ إنه يقول -مثلًا- إن الانبعاثات من السيارات في عهده وصلت إلى أقل مستوياتها في التاريخ.

كما يقول التقرير -بحسب الحجي- إن معدل كفاءة محركات السيارات في استهلاك الوقود وصل إلى أفضل مستوى له في التاريخ، وهذا كذب صريح، لأنهم أدخلوا السيارات الكهربائية في الحساب، ووصلوا إلى هذه المتوسطات، إذ لو ابتعدت عن السيارات الكهربائية فسيبقى معدل كفاءة محركات الوقود على حالها خلال السنوات الـ7 الماضية ولم تتغير.

ويرى الدكتور أنس الحجي أن هذا الأمر مضحك حتى من الناحية التقنية، لأنه -في الأصل- كل السياسات الحكومية وكل القوانين من الكونغرس تركز على معدل كفاءة الوقود السائل في المحرك، والمقصود به البنزين والديزل، في حين السيارات الكهربائية لديها تيار كهربائي ولا تحتوي على سوائل من الأساس.

وأضاف: «هم فقط أرادوا الكذب بشأن سياسات مكافحة التغير المناخي، فأدخلوا الأرقام، وقسّموا الكلية منها عليها، فاستنتجوا أن هناك انخفاضًا في استهلاك البنزين بالنسبة إلى كل ميل حسب السيارة وقدراتها، وأن هذا يؤدي إلى تخفيض الانبعاثات، وهذا كله كذب صريح».

الغريب في الأمر -بحسب الحجي- أنهم عند الحديث عن هذه الحسابات -بالنسبة إلى استهلاك الكهرباء في السيارات الكهربائية- يتحدثون عن التيار المستعمل فقط فيها، وهذا لا يشمل أشياء كثيرة، منها الهدر الذي يحدث في خطوط التردد العالي لنقل الكهرباء لمسافات طويلة.

وأوضح أن هناك أهمية لهذا الأمر، لأنه عند توليد الكهرباء، سواء من الطاقة المتجددة أو غيرها، فإن هذه الكهرباء تنتقل لمسافات طويلة لتصل إلى البيوت ثم تنتقل إلى السيارة. وتابع: «إذاً أنا أملك كهرباء في السيارة، فأنا لديّ بطارية ممتلئة، وعند تركها لمدة أسبوعين إلى 3 أسابيع تفرغ الكهرباء من البطارية، وهذا غير محسوب في الهدر، كما أن التردد العالي غير محسوب أيضًا، وهم يستغلون هذه البيانات لإظهار هذه المزايا للسيارات الكهربائية، ولكن يتجاهلون أشياء كثيرة أخرى في المقابل».

سياسات التغير المناخي الغربية

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي: «بالنسبة إلى أوروبا ووكالة الطاقة الدولية، هناك تلاعب متعدد الأوجه، إما في الأرقام وإما في الألفاظ، فمثلًا ألمانيا عادت إلى الفحم، وهو ما بررته الحكومة بأنه مؤقت وأنها ستعود للطاقة المتجددة، ثم بعد 3 أشهر أعلنت أنها ستُبقي على محطات الفحم لسنوات».

وأوضح الحجي، أن ألمانيا تحدثت في البداية عن شهور ثم الآن تتكلم عن سنوات على سبيل الاحتياط، ولكنها في الوقت نفسه طردت سكان قرية كاملة وهدمت منازلهم بالكامل، لحفر منجم فحم وتطويره، وهو ما يتنافى مع تعهداتها لمكافحة التغير المناخي، ويتنافى مع الحديث عن المدة المؤقتة.

وأضاف: «بالنسبة إلى الأرقام، فعندما يتحدث السياسيون ووسائل الإعلام عن الطاقة المتجددة، لا يتناولون توليد الكهرباء، وإنما يتحدثون عن الطاقة الاستيعابية لها، أي الكميات التي يمكن إنتاجها من طاقة الرياح -مثلًا- لأن إنتاجها سيكون ضعيفًا، في حين الطاقة الاستيعابية هي أضعاف ما يتم توليده».
لذلك -وفق الدكتور أنس الحجي- فإن التقارير المنشورة في وسائل الإعلام تُبرز وجود نمو كبير في الطاقة الاستيعابية، ولكن نمو التوليد منخفض جدًا، وهناك تقارير تتحدث عن توليد 80% من الكهرباء في بريطانيا من الطاقة الهوائية، وتغطيها الصحف، ولكنها تتناسى أن هذا يحدث في يوم واحد، من 365 يومًا.

وتابع: «وكالة الطاقة الدولية بدورها أمورها غنية عن التعريف، فهي قد فقدت مصداقيتها منذ سنوات، لأنها تتلاعب بالأرقام والألفاظ بصورة كبيرة جدًا، وكل توقعاتها وأرقامها قائمة على فكرة واحدة فقط، وهي: (لكي نصل للحياد الكربوني يجب أن نفعل كذا أو نوقف كذا)».

وقال: «بعد نشر تقارير الوكالة في وسائل إعلام عديدة، وإلى أن يصل لمواطن في دولة مثل الكونغو أو البرازيل أو الأرجنتين، يصور له الأمر وكأن العالم وصل في مكافحة التغير المناخي إلى أن كل شيء سيكون ممتازًا خلال العام المقبل، ولكن الحقيقة أن كل تقاريرها افتراضية، ولا يوجد شيء حقيقي على أرض الواقع».

# شكراً